

تخصير استثمارات الصناديق السيادية كخيار استراتيجي لدعم التحوّل لاقتصاد اخضر مستدام

- تجربة صندوق الاستثمارات العامة السعودي -

The Greening the investments of sovereign funds as a strategic option to support the transformation of the green economy -The war of Saudi Sovereign Public Investment Fund -

بلعيد ذهبية¹

¹أستاذة محاضرة "أ"، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر DEHALG (جامعة البليدة 2)، مدرسة الدراسات العليا التجارية -EHEC-، القليعة، الجزائر، www.hec.dz/newsite

تاريخ النشر: 1.9.2022

تاريخ القبول: 7.7.2022

تاريخ الاستلام: 26.6.2022

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة تخصير استثمارات الصناديق السيادية في دعم وتعزيز التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر، وهذا نظرا لحجم الأصول الاستثمارية التي تمتلكها هذه الأخيرة والتي من شأنها ان تكون المحرك الرئيسي لاقتصاد جديد يراعي معايير الاستدامة. ولعل صندوق الاستثمارات السعوديه خير مثال على ذلك باعتباره من بين أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم.

توصلت الدراسة إلى أن تخصير استثمارات الصناديق السيادية من شأنه التأثير مباشرة في حجم ونوعية الاستثمارات والمشاريع النظيفة المنجزة على أرض الواقع، إذا ما تم تبني قرارات هادفة في إطار سياسة عامة موجهة تضمن التحوّل التدريجي إلى اقتصاد اخضر نظيف.

كلمات مفتاحية: صناديق الثروة السيادية، استدامة التنمية، الاقتصاد

النظيف، تخصير الاستثمارات، صناديق سيادية خضراء.

تصنيف JEL: Q58، M10، G23، G18.

Abstract:

The study aims to highlight the extent to which the greening of sovereign funds contributes investments contributes to supporting and promoting the transformation towards a green economy, given the volume of investment assets owned by the latter, which would be the main driver of a new economy that observes sustainability standards. Perhaps the Saudi sovereign public investment

fund is a good example of this, as it is among the largest sovereign wealth funds in the world.

The study concluded that greening the investment of sovereign funds would directly affect the volume and quality of investments and clean projects implemented on the ground, if targeted decisions were adopted within the framework of a directed public policy that ensures the gradual transition to a clean green economy.

Keywords: Sovereign wealth funds; sustainable development; clean economy; greening investments; green sovereign funds.

Jel Classification Codes:G18, G23, M10, Q58.

المؤلف المرسل: بلعيد ذهبية، الإيميل: d.belaid@hec.dz

1. مقدمة:

تلعب الصناديق السيادية دور استراتيجي في الاقتصاديات الحديثة نظرا لحجم الاستثمارات المنجزة عبر العالم، والمرتبطة أساسا بحجم الأصول المالية التي تحوزها والتي تجعلها من أكبر المستثمرين بامتياز. لذلك تستغل بعض الدول-خاصة تلك التي لها مورد وحيد كالنفط مثلا- قوة صناديقها السيادية من أجل تنويع مداخيلها ومحاولة تحقيق استقرار وتوازن اقتصادي.

ولعل التحديات العالمية المستقبلية التي تفرضها الآثار السلبية للنظام الاقتصادي الحالي دفعت بالصناديق السيادية الى مراجعة استراتيجياتها الاستثمارية واخذ القضية على محمل الجد، بحيث عملت هذه الأخيرة على الاخذ بعين الاعتبار لمعايير الاستدامة في عملياتهم الاستثمارية، فحسب استطلاع المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية ومجموعة "وان بلانت للصناديق السيادية" لسنة 2021 فان اكثر من 70% من الصناديق التي شاركت في الاستطلاع تحولت للاستثمار في الأصول التي تراعي المعايير البيئية، الاجتماعية والاقتصادية، وان اكثر بقليل من ثلث المشاركين يقومون بحساب البصمة الكربونية لمحافظهم الاستثمارية مقارنة بـ 23% لسنة 2020. ويعتبر صندوق الاستثمارات العامة السعودي السعودي من بين أحد اهم الصناديق السيادية العربية الذي يسعى الى تشجيع الاستثمار الأخضر ودفع النمو الاقتصادي منخفض الكربون في إطار رؤية المملكة السعودية لعام 2030، من خلال تبني استراتيجيات تنموية مستدامة وأهداف عملية ترجمت على أرض الواقع، مما يسهم في بناء قاعدة اقتصادية مغايرة، تولي اهتمام خاص بالمشاريع والاستثمارات ذات البعد الاجتماعي، البيئي والاقتصادي النظيف.

لذلك نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة تخصير الصناديق السيادية على غرار الصندوق السعودي في دفع عجلة التحول نحو الاقتصاد الأخضر؟

وللإجابة على الإشكالية ارتئينا اقتراح الفرضيات التالية:

- الصناديق السيادية الخضراء هي امتداد لفكرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- وتيرة اسهامات الصناديق السيادية الخضراء في تزايد بحيث تطل مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.
- يقطع صندوق الاستثمارات العامة السعودي أشواط كبيرة في سبيل تخصير استثماراته، فهو يساهم بشكل فعال في دفع عجلة التحول.
- تهدف الدراسة إنالالمام بمفهوم الصناديق السيادية الخضراء وإبراز أهميتها في بناء اقتصاد أخضر مستدام، من خلال تبيان نوع الاستثمارات والمشاريع التنموية الخضراء التي جسدت على ارض الواقع، والتي ساهمت في دعم التحولات التي شهدتها اقتصاديات الدول بشكل عام والسعودية على وجه الخصوص.
- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب لعملية جمع، استقصاء وتحليل المعلومات والمعطيات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية، قصد التوصل إلى نتائج من شأنها الإجابة على إشكالية الدراسة.

2. ماهية الصناديق السيادية الخضراء:

1.2 مفهوم الصناديق السيادية ونشأتها:

يجمع الباحثين الاقتصاديين على أن الصناديق السيادية ما هي إلا صناديق قامت الدول بإنشائها رغبتا منها في استغلالها لأغراض اقتصادية كلية، بحيث تعتمد هذه الدول للاحتفاظ بالأصول المتاحة لديها أو تقوم بتوظيفها أو ادارتها وتسييرها لتحقيق أهداف مالية ربحية بالدرجة الأولى. إن الأصول التي تستخدمها الدول في تمويل هذه الصناديق عبارة عن الفائض من الأموال الموجود لديها في الموازنات الخاصة بها، والتي تقوم باستثمارها بشكل مغاير قصد تحقيق دخل إضافي يساعد على استمرار التنمية الاقتصادية في الدولة. (مفهوم الصندوق السيادي، أكبر الصناديق السيادية في العالم، 2020)

وقد عرّف صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية على أنها "صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة..." (Fund, International Monetary, 2008, p. 37)، كما أشار ذات الصندوق من خلال تقريره الصادر في 21 مارس 2007 على أنها صناديق استثمارية عمومية خاضعة لثلاث معايير أساسية: (Demarolle & Johanet, 2007/2008, pp. 04-05)

- هو صندوق مملوك أو خاضع لرقابة للدولة.
- هو صندوق يختص بتسيير أصول مالية طويلة الأجل.
- هو صندوق استثماري يرمي الى تحقيق أهداف محددة ذات علاقة بالاقتصاد الكلي،

كالادخار العابر للأجيال وتنويع الناتج المحلي الخام... الخ.

تتمثل موارد الصناديق السيادية عادة في فوائض ميزان المدفوعات، والذي قد يكون مصدره الصادرات من المواد الأولية (كدول الخليج، النرويج وروسيا)، أو الفائض في ميزان المدخرات الوطنية كدولة سنغافورا، كما يمكن وبشكل غير مباشر أن يكون مصدره

من تحويل جزء من احتياطي الصرف من العملات الأجنبية الموجود على مستوى البنك المركزي كدولة الصين، أو عوائد الخصخصة أو الفوائض المالية أو كل هذه الموارد مجتمعة. (قدي، 2009، صفحة 2)

ومن خلال التعريفين السابقين نستنتج أن الصندوق السيادي عبارة عن صندوق مملوك للدولة، الغرض من انشائه هو إدارة وتسيير فوائض الموازنات الخاصة بها بغية استثمارها وتحقيق أرباح وعوائد مالية إضافية.

أما عن نشأة الصناديق السيادية في العالم فإنها تعود الى عام 1953، حين قامت دولة الكويت بإنشاء أول صندوق سيادي لها تحت اسم "الهيئة العامة للاستثمار"، اختص هذا الأخير بتسيير فوائض عائدات المحروقات. لكن سرعان ما تم تقليد التجربة الكويتية عبر أنحاء العالم، حيث انشأت جزر الكيريباتي (مجموعة جزر تقع في المحيط الأطلسي والتي كانت تحت الحماية البريطانية في تلك الفترة) في سنة 1956 ثاني صندوق سيادي في العالم تحت اسم "Revenue Equalization Reserve Fond"، لتنتشر بشكل واسع ابتداء من سنة 1974 في العديد من دول القارة الأمريكية، اسيا ودول الخليج. أما عن القارة الأوروبية فان أول صندوق سيادي انشا بها كان في النرويج سنة 1990 تحت مسمى "Petroleum Fund"، في حين يعود انشاء أول صندوق سياديافريقي لسنة 1994 من طرف دولة بوتسوانا. لتظل هذه الوتيرة ضعيفة نوعا ما حيث أحصي 24 صندوق فقط في الفترة ما بين 1953 و1999، لكن الوضع تغير بشكل كبير ما بين سنوات 2000 و2008 حيث ازدادت هذه الوتيرة تسارعا من خلال انشاء 32 صندوق سيادي عبر العالم في هذا الظرف الوجيز. (Les fonds souverains , 2013). ويشير تقرير مؤسسة SWF Institute لسنة 2021، وهي مؤسسة تعنى باتباع أعمال ونشاطات الصناديق السيادية حول العالم، ان عددها بلغ 100 صندوق، منها ما كان ولا يزال في مقدمة الترتيب.

2.2 لمحة عن أكبر الصناديق السيادية في العالم:

استطاعت بعض الدول في العالم ان تستعمل صناديقها السيادية كأداة جد فعالة لاكتساح الأسواق العالمية، وفرض مكانة لها كفاعل ومحرك اقتصادي من شأنه تغيير موازين القوى من خلال قدراتها الاستثمارية الواسعة، وهذا على الرغم من بعض الاعتبارات التي قد لا تمثل في بعض الأحيان نقاط قوة لهذه الدول مثل صغر مساحتها أو موقعها الجغرافي.

قبل التعرف على أكبر الصناديق السيادية في العالم نوجز في عجلة تصنيفات هذه الصناديق، بحيث انه هناك تصنيف أولي يميز ما بين نوعين اساسيين من الصناديق السيادية على حسب مصدر الاموال: (Petit, 2021)

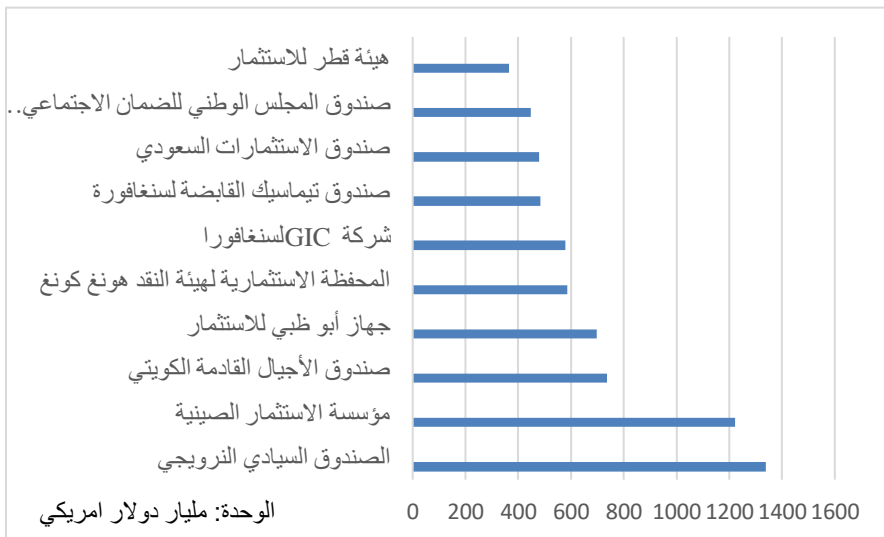
- الصناديق السيادية التي انشأت من خلال مداخيل صادرات المواد الأولية وهي تمثل 50% الى 60% من مجموع الصناديق السيادية في العالم.
- الصناديق السيادية التي انشأت من خلال فوائض احتياطات الصرف، عائدات الخصخصة، فوائض الميزانيات أو تجمعات للمؤسسات الوطنية... الخ.

- أما التصنيف الثاني فيقسمها على حسب أهدافها واستراتيجياتها الاستثمارية وهي على سبيل المثال لا الحصر: (بن عيشوبة، فاطمة لعلي، و عوادي، 2019، صفحة 08)
- صناديق سيادية هدفها تحقيق الاستقرار والحد من التذبذبات المتعلقة بسوق الصادرات من المواد الأولية، كصندوق تنظيم الإيرادات الجزائري وصندوق الاحتياطي في روسيا..
 - صناديق الادخار للأجيال القادمة تهدف الى الحفاظ على عائدات الموارد الطبيعية غير المتجددة من خلال تكوين مدخرات للأجيال القادمة على شكل محفظة أصول أكثر تنوعا كصندوق الأجيال القادمة الكويتي.
 - صناديق استثمار احتياطات الصرف من العملات قصد تحقيق أحسن الأرباح.
 - صناديق التنمية التي تهدف لدعم الاقتصاد داخل البلد.
 - صناديق احتياطات طوارئ التقاعد.

أما فيما يتعلق بترتيب أكبر الصناديق السيادية عالميا، وحسب تقارير مؤسسة " SWF institute" ، قدر إجمالي قيمة هذه الصناديق العالمية حوالي 9,12 ترليون دولار امريكي لـ 100 صندوق، وهو مبلغ جد ضخم بالمقارنة لحجم ميزانيات العديد من الدول مجتمعة، وحسب ذات المصدر قدر إجمالي أصول أولى عشر صناديق سيادية بحوالي 6.718 ترليون دولار في جوان 2021 بعدما كان يقدر بأقل من 6 ترليون دولار في نهاية 2020، وهو دليل على ما تشهده هذه الصناديق من وتيرة تزايد في أصولها وتعاضم أرباحها يوما بعد يوم.(فرحات، 2021)

والشكل الموالي يبيّن ترتيب أولى 10 صناديق سيادية في العالم لشهر أوت 2021، حسب تقارير "SWF institute":

الشكل رقم 1: ترتيب أول 10 أكبر صناديق سيادية في العالم



ومن خلال هذا الترتيب الوجيه نلاحظ أمرين أساسيين أولهما الحضور الكبير للدول الآسيوية (9 مراتب للدول الآسيوية من أصل 10) على حساب القارات الأخرى ما عدى دولة النرويج، بالإضافة الى الغياب الواسع لأقوى اقتصاد في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا دليل واضح على تغير موازين القوى شيء فشيء لصالح الدول الآسيوية. الأمر الثاني وهو الحضور القوي لأربع دول عربية وهي الكويت، السعودية، الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر، وهي دول نفطية بالدرجة الأولى، إذ تحاول استغلال فوائض مداخيلها من المحروقات واستثمارها في قطاعات مختلفة، مما يضمن لها استقرار أكبر لعوائدها في المستقبل.

ونظرا للتحويلات التي تقتضيها تداعيات الحفاظ على البيئة والحد من استنزاف الطاقات الناضبة في إطار ما يعرف بالاقتصاد الأخضر، أدرجت مجموعة من الدول أهداف جديدة ضمن الأهداف المتعارف عليها للصناديق السيادية (الاستقرار، الادخار- التنويع والتنمية، ادارة الأصول)، ترمي الى التوجه بها تدريجيا نحو تخصير نشاطاتها في إطار ما يعرف بالصناديق السيادية الخضراء، كما هو الشأن للصندوق السيادي النرويجي، والصناديق السيادية العربية (السعودية، الإمارات، الكويت وقطر)، حيث قامت بوضع اطارا مشتركا يهدف الى تشجيع الاستثمار الأخضر وادماج السياسات البيئية في خطط اعمالها المستقبلية.

3.2 تعريف الصناديق السيادية الخضراء:

تعد الصناديق السيادية الخضراء ظاهرة جديدة لها علاقة مباشرة بالتحويلات الاقتصادية والمناخية السائدة في العالم، لذلك فان الصناديق السيادية الخضراء لا تختلف في ادارتها وتسييرها للأصول والفوائض المالية التي تستثمرها، لكن الاختلاف يكمن بشكل كبير في نوعية هذه الاستثمارات والتوجهات الاقتصادية التي تهدف الى تحقيقها، حيث تستثمر هذه الصناديق في المشاريع ذات الابعاد التنموية المستدامة، والتي لا تتعارض مع متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر، من حيث الحث على الإنتاج والاستهلاك الذكي بتقنيات تضمن الانتقال الى اقتصاد منخفض الكربون، والحد من استنزاف الطاقات الاحفورية الناضبة والتوجه في المقابل نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة، وغيرها من الابعاد التي تصب في هذا القالب.

ان استحداث صناديق سيادية خضراء أو بالأحرى تحول استثمارات الصناديق السيادية المعهودة نحو تبني أفكار الاقتصاد الأخضر أمر لايزال حديث، كون هذا التوجه تعثره جملة من المخاطر والتحديات تجعل هذه الصناديق تنثر في ادراج مبادئ الاقتصاد الأخضر ضمن أهدافها وتخصير استثماراتها، لكن الوضع في طريقه للتحول شيء فشيء، بحيث نجد مثلا صندوق التقاعد النيوزيلندي واحد من الصناديق السيادية القليلة الذي سطر لنفسه توجه جديد هدفه الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث حققت المحافظة المعيارية المنخفضة الكربون للصندوق والتي تضم 40% من اجمالي اصوله عوائد أعلى بنسبة 0,6% من محافظتها المعيارية القياسية وهذا ما بين عامي 2017 و2020، وبالمقابل

فقد الصندوق السيادي النرويجي 126 مليار دولار من العائدات المتوقعة خلال نفس الفترة، وهذا راجع بالأساس للاستثمارات التي قام بها في قطاع النفط والغاز بدلا عن الاستثمار في السندات الخضراء. (أين الصناديق السيادية الخضراء، 2021)

ولأن التحول نحو الاقتصاد الأخضر أصبح حتمية اقتصادية بحتة فقد قرر الصندوق السيادي النرويجي بدوره اخذ تدابير جديدة تصب في هذا النحو، حيث قرر تخصيص صندوقه السيادي من خلال التخلي تدريجيا عن الاستثمار في الشركات والنشاطات التي لها علاقة مباشرة بالطاقات الاحفورية، ووقف التعامل مع شركات كبرى تعمل في استخراج الفحم مثل السويسري Clencore، والاسترالي BHP Billiton، والامريكي Anglo American، ليس هذا فحسب بل قرر وقف التعامل مع الشركات التي تستعمل هذه الطاقات في انتاجها كالشركة الكهربائية الألمانية RWE و الإيطالية ENEL. (La Norvège verdit son fonds souverain, 2019)

هذه المساعي بطبيعة الحال تبين لنا التوجه العام لكبرى الصناديق السيادية في العالم نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية الخضراء، والحد بشكل تدريجي من اسهاماتهم في المشاريع التي لا تصب في هذا المنحى. ومن خلال ما سبق يمكننا القول ان الصناديق السيادية الخضراء ما هي الا تطور وتحول منطقي بغية موائمة النشاطات الاستثمارية للصناديق السيادية التقليدية مع تداعيات واهداف التحول للاقتصاد الأخضر ومتطلبات التنمية المستدامة.

3.3. الصناديق السيادية الخضراء ودورها في دفع التحول نحو الاقتصاد الأخضر:

تستثمر الصناديق السيادية الخضراء في مجالات عديدة ومتنوعة سنحاول التركيز على أهمها:

1.3.1 استثمارات الصناديق السيادية في الطاقات المتجددة:

لقد كان لاتفاقية باريس لسنة 2015 حول ضرورة التحول والتوجه نحو الطاقات النظيفة الأثر البالغ في ارتفاع قيمة استثمارات الصناديق السيادية، وهو ما قام به عدد من أصحاب ومدراء الأصول العالميين من خلال موائمة التزامات رأس المال مع هذه الأهداف الجديدة. الجدول المبين أدناه عبارة عن مقارنة ما بين استثمارات صناديق الثروة السيادية في أسهم الشركات العالمية العاملة في الطاقات المتجددة مقابل تلك العاملة في النفط والغاز ما بين سنتي 2008 و2019 وهي كالتالي:

الجدول 1: قيمة استثمارات الصناديق السيادية في أسهم الشركات العالمية الموجهة للطاقات المتجددة وشركات النفط والغاز. (الوحدة: مليون دولار)

| الطاقات المتجددة | النفط والغاز | السنوات |
|------------------|--------------|---------|
| 92.6 | 661.54 | 2008 |
| 26.7 | 300 | 2009 |
| 315.4 | 1250.16 | 2010 |
| 1239.0 | 10745.05 | 2011 |
| - | 6503.79 | 2012 |

| | | |
|--------|-----------|------|
| - | 7315.76 | 2013 |
| - | 6441.76 | 2014 |
| 650.0 | - | 2015 |
| 366.6 | - | 2016 |
| 355.4 | 188827.08 | 2017 |
| 5809.9 | 6361.07 | 2018 |
| - | 3200 | 2019 |

المصدر: (بن عيشوبة، فاطمة لعلمي، و عوادي، 2019، صفحة 08)

نلاحظ من خلال الجدول ان قيمة الاستثمارات الموجهة للطاقات المتجددة ظلت منذ 2008 اقل بكثير مقارنة باستثمارات النفط والغاز حتى سنة 2018، أين نلاحظ تحولا واضحا بحيث تقلص الفارق بشكل كبير لتصل الى 5.8 مليار في الطاقات المتجددة مقابل 6.3 مليار في النفط والغاز، ولعله دليل على تنامي الحس والوعي لدى الصناديق السيادية بأهمية هذا التحول.

ويعتبر الصندوق السيادي النرويجي أحد أهم المؤثرين في هذا التحول، بحيث أكد ذلك بشكل واضح من خلال وقف استثمار عشرات المليارات من الدولارات في أكثر من 150 شركة بترولية وغازية عالمية، كالشركة الأمريكية Chesapeake والفرنسية Prom، مع إبقاء التعامل مع الشركات التي تقلل من استغلالها للطاقات الناضبة وتستثمر في التكنولوجيات الخضراء كشركة BP. وقد رُخص للصندوق استثمار 20 مليار دولار بشكل مباشر في الطاقات الشمسية والهوائية أي ما يعادل 2% من أصوله. (Gradt, 2019)

الصندوق السيادي القطري هو الآخر يتجه نحو تعظيم استثماراته في الطاقات الخضراء، بحيث أمضى في جانفي 2021 عقد شراكة مع العملاق الإيطالي Enel Green لتطوير مشاريع الطاقات المتجددة في افريقيا، بحيث رصدت الشركة مبلغ 160 مليار دولار كاستثمارات مستقبلية لغاية سنة 2050. (Gwladys & Akinoch, 2022)

ولعل على أغلب الاستثمارات تتجه نحو الطاقات الشمسية الضوئية، الطاقة الحرارية الأرضية، خلايا الوقود، تخزين الطاقات في البطاريات، مزارع طاقات الرياح والطاقات المائية... الخ، وهو حال استثمارات الصناديق السيادية الكندية مثلا بحيث استحوذ بعضها على حصص بنسبة 50% في محفظة تبلغ حوالي 2520 ميغاواط من أصول الطاقة المتجددة طويلة الاجل.

2.3 استثمارات الصناديق السيادية في المجال البيئي والمناخ:

قامت فرنسا بتأسيس "مبادرة صناديق الثروة السيادية كوكب واحد" خلال قمة باريس في ديسمبر 2017، كان هدفها الرئيسي هو تعبئة رؤوس أموال الصناديق السيادية في استثمارات تتوافق مع اتفاقية باريس المناخية. وفي 2019 اجتمعت في باريس 6 صناديق سيادية عالمية حول طاولة تشاور (النرويج، نيوزيلندا، قطر، السعودية، الكويت، الامارات العربية) بغيت الاستثمار في المشاريع التي من شأنها محاربة ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، خاصة وان اجمالي أصول هذه المجموعة يفوق 3000 مليار دولار. وفي

سنة 2021 خُصص مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي Cop26 المنعقد في مدينة غلاسكو بالتأكيد على ضرورة الحد من الانبعاثات الكربونية وإشراك الصناديق السيادية بالدرجة الأولى، وهو ما يقوم به صندوق الثروة السيادية النيوزيلندي منذ 2016، حيث قلص أصوله من الـ 40% كجزء من استراتيجيته الاستثمارية المتعلقة بتغير المناخ. ولم يقف هذا الصندوق عند هذا الحد بل قرر ان يصل هذا التقليل لـ 80% بحلول سنة 2025. (سالي، 2022) وعلى سبيل المثال تستثمر شركة NZ Super حوالي 600 مليون دولار نيوزيلندي من مجموع أصولها البالغ 54 مليار دولار نيوزيلندي، وهذا في إطار الاستراتيجية التي ينتهجها الصندوق لخفض تعرضها للوقود الأحفوري. (صناديق الثروة السيادية تتجنب خطر تغير المناخ، 2021)

وفي نفس السياق، أضاف الصندوق السيادي النرويجي 12 مؤسسة لقائمه السوداء التي تضم عمالقة استخراج الفحم مثل السويسري Glencore، وهي إشارة قوية على توجهه الجديد خدمة لقضية المناخ، خاصة وأنه شريك في أكثر من 9000 شركة عالمية ويتحكم في 1,5% من رأسمال البورصة العالمية. كما قام بسحب أصوله من 134 شركة بترولية سنة 2019، ومارس ضغوطات على شركات تعمل في المحروقات مثل BHP Billiton الأسترالية حتى تستثمر أموالها في خفض الانبعاثات الكربونية، بالإضافة الى رفضه التعامل مع 7 شركات اعتبر مستويات انبعاثات الغازات بها غير مقبول. (Dupin, 2020) والجدول أدناه يبين عائدات استثمارات الأسهم في الكيانات البيئية.

الجدول 2: عائدات صندوق التقاعد الحكومي النرويجي من الاستثمارات في الأسهم لأسباب بيئية

| العائدات / السنوات | 2010 | 2013 | 2015 | 2018 |
|---|------|------|------|------|
| عائدات مخصصات الاستثمارات المتصلة بالبيئة | 4,5% | 5,9% | 7,8% | 8,3% |
| العائد على مؤشر FTSE العالمي | 9,2% | 7,0% | 6,7% | 7,2% |
| العائد السنوي لمؤشر البيئة MSCI العالمي | 7,3% | 4,5% | 7,9% | 7,2% |

المصدر: (Norges Bank Management, 2019, p. 109)

نلاحظ من خلال الجدول تضاعف عائدات الاستثمارات المتصلة بالبيئة من 4,5% سنة 2010 الى 8,3% سنة 2018، وهو دليل على جدوى التحول الذي تسعى لتحقيقه الصناديق السيادية في العالم.

وما يمكن استنتاجه على العموم، أن المساعي الدولية للحد من انبعاثات الكربون والحفاظ على البيئة لم تلقى الصدى الكبير على مستوى الصناديق السيادية، بحيث لا تزال استثماراتها ضعيفة مقارنة بحجم أصولها، بدليل التقرير الصادر عن المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية، الذي كشف أن 8 صناديق من أصل 34 فقط لديها أكثر من 10% من استثمارات متعلقة بالمناخ، (صناديق الثروة السيادية تتجنب خطر تغير المناخ، 2021) لذلك فإن تنسيق الجهود والعمل المشترك على المستوى الدولي هو السبيل نحو تحفيز

هذه الصناديق على عدم تغليب الجانب الربحي فقط في استثماراتها، لكن يجب الاخذ كذلك بالاعتبارات الأخرى على غرار التغيير المناخي.

3.3 استثمارات الصناديق السيادية في الصناعات النظيفة:

تتجه بعض صناديق الثروة السيادية تدريجياً الى الاستثمار أكثر في الصناعات والتكنولوجيات الذكية التي من شأنها العمل على تحسين مستوى السلع والخدمات المقدمة، وكذا الاستثمار في تحول الاقتصاديات المحلية بتخصيصها ما يصل الى 22% من اجمالي رأسمالها، وهو ما أقره المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية لسنة 2020. والجدول الموالي يوضح بشكل مختصر أنواع هذه الاستثمارات الخضراء وحجمها:

الجدول 3: حجم الاستثمارات الخضراء المختلفة للصناديق السيادية للفترة 2015 الى 2017

| نوع الاستثمارات الخضراء | حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع (مليون دولار) |
|---|--|
| الطاقات المتجددة | 3,465 |
| البنية التحتية الخضراء | 2,237 |
| صندوق ومنصة الديون الخضراء | 4300 |
| المؤسسات الناشئة الخضراء | 375 |
| محفظة ESG ³⁸ (وفقاً لمعايير البيئة والحوكمة) | 300 |
| صندوق الزراعة الخضراء | 266 |
| اتفاقيات البحث | - |
| أخرى | 160 |
| المجموع | 11,103 |

المصدر: (Preqin Special Report, 2018, p. 07)

أهم ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول هو ضعف الاستثمارات الخضراء خلال الفترة 2015-2017 التي تكاد تفوق 11 مليار دولار، بما فيها الطاقات المتجددة، لكن الجدير بالذكر هو تنوعها من حيث توجهها للاستثمار في البنيات التحتية الخضراء كالنقل والعمارة، والاستثمارات في المؤسسات الناشئة الخضراء وهو أمر في غاية الأهمية ناهيك عن قطاع الزراعة الخضراء.

وتيرة التحول استمرت منذ 2018 بحيث تصدرت التكنولوجيا والتجارة الالكترونية مجالات الاستثمار، بحيث قدرت الاستثمارات المخصصة للتحول الرقمي النظيف لسنة 2020 ما يقارب 11,5 مليار، و9 مليار دولار استثمارات مرتبطة بالتجارة الالكترونية والتي لها علاقة بالشركات الناشئة في مجال الخدمات اللوجستية وإدارة المستودعات. هذه الاستثمارات موجهة الى تحسين العمل الرقمي ورفع الفعالية والمردودية مع مراعات المعايير العالمية. (صناديق الثروة السيادية تضاعفت استثماراتها في 2020 لدعم الاقتصاد المحلي، 2021)

تطورت استثمارات بعض الصناديق السيادية في القطاع الزراعي بهدف التنوع في محافظها الاستثمارية وتحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر، حيث تستثمر الصناديق

السيادية العربية مثلا في مشاريع زراعية رائدة، كصندوق امارة دبي «ICD» الذي يستثمر في شركة روابي الامارات، ومشاريع أخرى بحيث يتم من خلالها تطوير القطاع باستخدام أحدثالتكنولوجيات والمعدات الفلاحية التي تضمن انتاج أوفر ونوعية جيدة، ما يسمح بإقامة صناعات تحويلية غذائية.(سليمان زواري ، 2020، الصفحات 258-279)

4. تجربة الصندوق السيادي السعودي "صندوق الاستثمارات العامة":

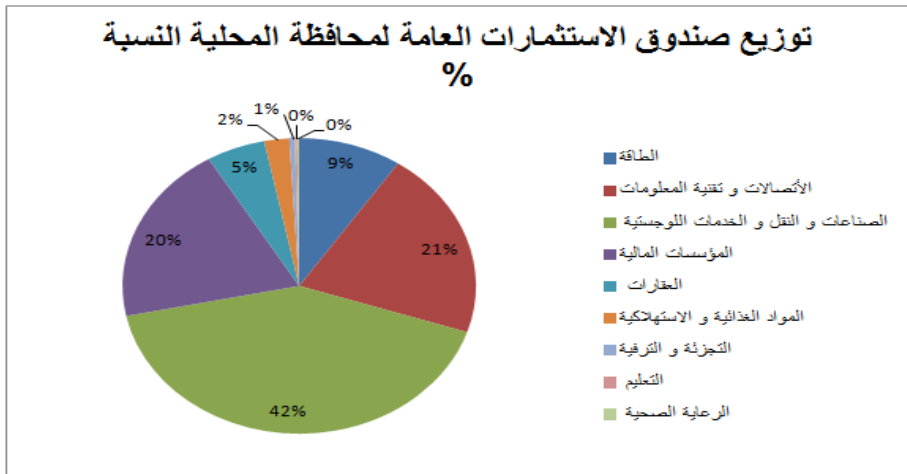
يعتبر الصندوق السيادي السعودي من بين أنشط الصناديق تحولا نحو الاقتصاد الأخضر في المنطقة، بدليل الأمثلة الميدانية المتعددة التي سنحاول تلخيص أبرزها:

1.4 انجازات صندوق الاستثمارات العامة السيادي:

تعود نشأة صندوق الاستثمارات العامة السيادي في المملكة السعودية لسنة 1971 بموجب المرسوم الملكي رقم 24 تحت رعاية وزارة المالية، وطوال تلك المدة ساهم في تأسيس العديد من الشركات الحيوية الكبرى محليا وفي العديد من المشاريع الاستراتيجية للاقتصاد السعودي، لتحديث النقلة النوعية سنة 2015 حين صدر قرار بربطه بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة ولي العهد السعودي(صندوق الاستثمارات العامة، بلا تاريخ) ، وانضمام السعودية كدولة عربية للاتفاقية العالمية لمكافحة التغير المناخي (اتفاقية باريس 2016)الهادفة الى تشجيع الاستثمار الأخضر ودفع النمو الاقتصادي منخفض الكربون.

وتنقسم المحافظ الاستثمارية للصندوق الى محفظتين عالميتين وأربع محافظ محلية (محفظة الاستثمار في الشركات السعودية، محفظة الاستثمار في المجالات الواعدة، محفظة تطوير المدن، محفظة المشاريع العملاقة). والشكل أدناه يبين أولويات الصندوق:

الشكل 2: توزيع صندوق الاستثمارات العامة لمحافظه المحلية



المصدر: (آل سويدان، 2020)

يتضح لنا من خلال الشكل اهتمام الصندوق بالرعاية الصحية بنسبة 42% وهو دليل على توجهاته نحو التنمية المستدامة، وكذا قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بـ 21% والمؤسسات المالية بـ 20% وهي مؤشر على نزعه التكنولوجية والاستثمارية لبناء اقتصاد متطور منفتح على الأسواق العالمية.

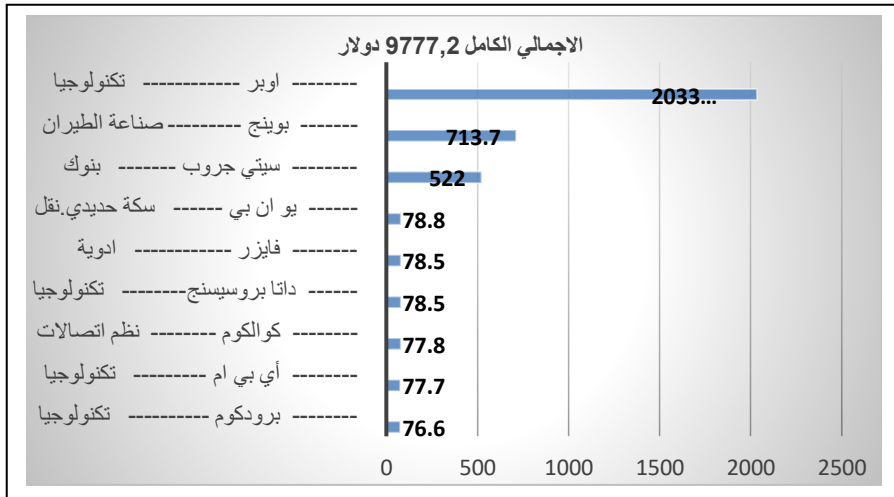
من بين أولى اهتمامات الصندوق هي إسهاماته في تطوير قطاع الطاقات المتجددة، قصد خلق ثروة غير ناضبة بديلة للنفط تضمن نوعاً من الاستقرار في العائدات والمدخيل، لذلك قام الصندوق برفع حصته من أسهم شركة "أكوابور" السعودية من 36% إلى 50% في استثمار طويل المدى، والتي بدورها تخصص 74% من محفظتها لتطوير تقنيات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون، كما قامت بفضل استثمارات الصندوق بالعديد من الابتكارات آخرها هو تسجيلها لأقل تعريفة للطاقة الشمسية الكهروضوئية عالمياً (2,34 سنت أمريكي لكل كيلوواط ساعة). يندرج هذا في إطار علاقة الصندوق السيادي السعودي بالشركة منذ أول استثمار لها في 2013، والتي تستهدف ترقية وتطوير إنتاج الطاقات المتجددة النظيفة، ومن جهة أخرى ضمن مسعى شامل لدعم نمو الشركات الوطنية واكسابها مكانة عالمية مستقبلاً، مما يوفر حركة اقتصادية إضافية توافقاً مع رؤية 2030 للسلطات السعودية لهيكله استثمارات الصندوق بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. (جريدة العين الاخبارية، 2020، صفحة 05)

وبفضل مثل هذه الاستثمارات تصنّف شركة "أكوابور" من الشركات الرائدة محلياً وعالمياً في صناعة الطاقات المتجددة وتحلية المياه، بحيث يهدف مشروعها إلى دعم التنمية المستدامة اجتماعياً واقتصادياً خاصة من خلال المشاريع التي تطوّرها في بلدان مختلفة عبر العالم.

قام الصندوق كذلك باستثمار أكثر من 500 مليار دولار في أضخم مشروع له والمتمثل في بناء مدينة جديدة تدعى "نيوم"، والتي من بين خصوصياتها أنها تعتمد بشكل كامل على الطاقات المتجددة وتقوم بتصدير فائض الطاقات الخضراء التي تنتجها. بالإضافة إلى 3 مشاريع ضخمة كمشروع القدية، مشروع البحر الأحمر ومشروع روشن. في نفس السياق خصص الصندوق في سنة 2016 مبلغاً قدره 45 مليار دولار لصندوق رؤية التابع لشركة سوفت بنك والذي يركز مجهوداته على تطوير المشاريع التكنولوجية، بالإضافة إلى استثمار آخر سنة 2018 بقيمة 40 مليار دولار موجه لشركة "الوسيد موتورز" المتخصصة في صناعة السيارات الكهربائية والذي يدخل في إطار تطوير مثل هذا النوع من الصناعات النظيفة التي من شأنها خلق مناصب شغل وحركة اقتصادية مستدامة، ناهيك عن الأثر البيئي الإيجابي الناتج عن اخضرار حظيرة السيارات السعودية بسيارات نظيفة. وفي خطوة غير مسبوقة قامت السلطات السعودية بتحويل حصة بقيمة 80 مليار دولار من الشركة العملاقة أرامكو للنفط لتعزيز أصول الصندوق السيادي ما يعادل 4% من أصول الشركة، لترتفع أصول الصندوق إلى 580 مليار دولار ما يجعله في المرتبة السادسة عالمياً حسب آخر تصنيف لمؤسسة دراسات استثمارات الحكومات والصناديق السيادية "SWF Institute"،

في إشارة قوية له للتأكيد على توجه المملكة وتحولها التدريجي نحو الاقتصاد الأخضر. (مصطفى، 2022، صفحة 02)
لم يكتفي الصندوق بالاستثمار على المستوى المحلي بل سعى لتنويع محفظته الاستثمارية عبر العالم، من خلال المساهمة في مشاريع تنموية رائدة على غرار السوق الأمريكية، والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل 3: قيمة بعض حصص صندوق الاستثمارات السعودي في الأسواق الأمريكية (الوحدة مليون \$)



يظهر هذا الشكل توجه الصندوق السيادي السعودي لتنويع محافظته الاستثمارية في أمريكا، بحيث استثمر 522 مليون دولار في Citigroup كون هذا الأخير استثمر 300 مليار دولار سنة 2019 في إطار المشاريع التنموية الخضراء (Simon, 2020)، ويعتزم استثمار 1000 مليار دولار بحلول 2030 لتعزيز هذا التوجه. أما عن استثمار مبلغ 713 مليون دولار في موقع Booking للحجوزات السياحية، فهو يدخل في إطار تحول المجمع لتدعيم السياحة النظيفة والمسؤولة، بحيث تم لحد الآن تصنيف 57 ألف فندق بوسم "فندق صديق للبيئة" من أصل 28 مليون عبر العالم، وهو ما ينبئ بتغيرات سلوكيات السياح مستقبلاً بهدف دعم مشروع التنمية المستدامة. أما عن استثمار الصندوق السعودي لأكثر من 3,5 مليار دولار في شركة Uber لسيارات الأجرة فله علاقة مباشرة بمدى مساهمة هذه الأخيرة في دعم قطاع النقل النظيف ومنه الاقتصاد النظيف المستدام (de Jaeer, 2016)، بحيث ارتفع عدد سيارات الأجرة الكهربائية والهجينة المتعاقدة مع منصة أوبر بأربعة أضعاف في الولايات المتحدة الأمريكية وأكثر من 30 ضعف في أوروبا، كما تم تسجيل تحسن بـ12,5% في نسبة غاز ثاني الكربون المنبعث من حظيرة سيارات الشركة في أمريكا وكندا ما بين سنتي 2020 و2021.

هذه المعطيات ما هي إلا عينة مختصرة عن سياسة الصندوق الموجهة نحو الاستثمار في الشركات ذات النزعة التنموية المستدامة، وهو ما من شأنه دعم وتيرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر، والتأكيد معه على تحوّل الصندوق السيادي السعودي.

2.4 آثار سياسات صندوق الاستثمارات العامة السعودي على أرض الواقع:

ان سياسة الاستثمارات المنتهجة من طرف صندوق الاستثمارات العامة السعودي السعودي في إطار تحقيق أهدافه الاستراتيجية للفترة 2016-2020 أظهرت آثار إيجابية فعلية، حيث تضاعف حجم أصول الصندوق الى نحو 1,5 ترليون ريال بنهاية 2020، ومتوقع ان يصل الى 4 ترليون ريال (1,06 ترليون دولار) بنهاية عام 2025، وهو ما يمكنه من مضاعفة حجم الاستثمارات والمشاريع مستقبلا. كما ساهم الصندوق في تفعيل 10 قطاعات جديدة على غرار التطوير العقاري، البنية التحتية، السياحة، والضيافة والترفيه، النقل والمواصلات، الطاقات المتجددة وإعادة تدوير النفايات، والتي أسهمت في خلق أكثر من 331 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020، والتي ينتظر ان تصل الى 1,8 مليون منصب بنهاية عام 2025، وهي استراتيجية تنموية واعدة للقضاء على البطالة ورفع من المستوى الاجتماعي للمواطن. (يعلا، 2021)

ونظرا لأهمية المساهمين والمستثمرين في الصندوق، أولى لهم هذا الأخير أهمية بالغة بحيث تضاعف اجمالي عائد المساهمين من حوالي 3% في الفترة ما بين 2014 الى 2016 ليصل الى حوالي 8% للفترة 2018 الى 2020، وهي عبارة عن رسالة موجهة للمستثمرين عبر العالم للإسهام في نشاطات الصندوق وتوجهاته التي تصب في صالح تطوير اقتصاد اخضر وتنمية مستدامة. وفي سابقة، قام الصندوق بتوقيع 5 مذكرات تفاهم في 2021 مع شركات سعودية بخصوص تداول الائتمان الكربوني في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وهذا تماشيا مع رؤية الصندوق والمملكة لمواجهة تحديات تغير المناخ وتحفيز المؤسسات على تقليل انبعاثاتها الكربونية، وامتدادا للجهود الرامية لتحسين البيئة والتقليل من الآثار السلبية الناجمة عن التطور الحضري، واستكمالاً لمشروع السعودية الخضراء للوصول الى الحياد الصفري في عام 2060. شمل التوقيع شركة أرامكو النفطية، الخطوط الجوية السعودية، شركة أكواباور، شركة معادن، وقد تضمن الاتفاق مساهمتهم في تطوير سوق طوعية لتداول الائتمان الكربوني، من خلال توريد وشراء وتداول أرصدة الكربون وهذا بمجرد تأسيس السوق في 2023. (الاقتصاد والأعمال، 2002)

من بين المشاريع الاستثمارات الواعدة للصندوق السعودي السعودي والتي تصب في إطار بناء اقتصاد اخضر مستدام، المشروع الذي تم تطويره مع شركة "سرك" لتدوير النفايات بحيث استطاعت هذه الاخيرة بناء المنشأة المتواجدة بمدينة الرياض التي تقوم بتحويل 60% من مخلفات البناء والهدم بعيدا عن مدافن النفايات، بسعة قدرها 600 طن في الساعة والتي يمكنها ان تصل الى معدلات إعادة تدوير تزيد عن 90%، وهو ما سيساهم في تحسين نظافة العاصمة وحماية الموارد الطبيعية للمملكة، والقضاء على المدافن العشوائية المتناثرة عبر انحاء المدينة، بالإضافة الى تشغيلها لأزيد من 160 عامل وهو ما يتماشى واستراتيجيات التنمية المستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وكذا أهداف "مبادرة السعودية الخضراء". (صحيفة الشرق الأوسط، 2022)

4. خاتمة:

استطاعت الصناديق السيادية بشكل عام ان تصنع لها مكانة محورية كأحد اهم الفاعلين الاقتصاديين في العالم، ولعل استراتيجياتها الجديدة المنتهجة في إطار التحول نحو الاقتصاد الأخضر هو الذي زادها أكثر أهمية وفاعلية، كونها تنترج على أصول مالية ومحافظ استثمارية ضخمة من شأنها خلق ديناميكية تنموية في إطار مشاريع هادفة، ترمي لتكريس مبادئ وأهداف التنمية الخضراء المستدامة.

وقد حاولت هذه الدراسة تثمين مقاصد تخصير الصناديق السيادية وعلى رأسها الصندوق السعودي، بحيث لا يقتصر توجيه إنجازات واستثمارات الصندوق نحو الاقتصاد الأخضر على قطاع معين أو مشروع بذاته، وإنما هو تحول جذري في فلسفة الصندوق الاستثمارية المستقبلية بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة بطبيعة الحال. إن معاينة التجربة السعودية يظهر بشكل جلي إسهامات الصناديق السيادية الخضراء في دفع وتيرة التحول، من خلال مشاريع ميدانية ذات آثار اقتصادية، اجتماعية وبيئية في غاية الأهمية، وهو ما نحاول تلخيصه في النتائج الرئيسية التالية:

- الصناديق السيادية الخضراء هو تصور وتوجه استراتيجي جديد، يرمي الى تحقيق اهداف تدخل في إطار التحولات العالمية لبناء اقتصاد أخضر يعطي أولوية للمشاريع التنموية النظيفة، وهو ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى.

- ان الاستثمارات الخضراء للصناديق السيادية لا تستثني أي قطاع من القطاعات الحيوية، سواء الطاقات المتجددة، النقل والمواصلات، البنية التحتية ومختلف الصناعات، لذلك فان تأثيرها مباشر وفعال في تحويل وتوجيه الاقتصاد، بدليل المشاريع التنموية الكبرى التي ذكرناها. وهو ما يؤكد لنا صحة الفرضية الثانية.

- اسهامات صندوق الاستثمارات العامة السعودي في غاية الأهمية، كونه يرمي لبناء اقتصاد جديد من خلال مشاريع تنموية واعدة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية البيئية والاقتصادية على حد سواء، خاصة في ظل رؤية 2030 للتنمية الخضراء في المملكة، وهو ما يؤكد لنا كذلك صحة الفرضية الثالثة.

- تخصير الصناديق السيادية وسيلة جد فعالة في سبيل تنويع الاستثمارات وتعزيز المداخل من خلال مشاريع مستقبلية واعدة، خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار في الطاقات المتجددة وكل ما هو بديل للموارد الطبيعية الناضبة.

- ان التحول الى الاقتصاد منخفض الكربون حسب الخبراء سيساعد على خلق فرص استثمارية جديدة، ويمكن ان يساعد في تمويل التحول نحو مصادر الطاقة النظيفة.

وعلى ضوء ما سبق من النتائج يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات وهي:

- على الدول التي لديها فوائض مالية من مداخل الثروات الناضبة أن تضخ فوائضها المالية لتعزيز محافظ صناديقها السيادية الخضراء على وجه التحديد، لأنها تعتبر مستقبل الاقتصاد الأخضر ومقصد من مقاصد التنمية المستدامة.

- ضرورة الاستفادة من تجارب الصناديق السيادية الخضراء الناجحة قصد تعميم الفائدة بين الدول، ومنه تعزيز الاستثمارات التي تصب في إطار بناء اقتصاد أخضر أكثر استدامة.

- ضرورة تعزيز آليات الشفافية والافصاح في الصناديق السيادية الخضراء خاصة لدى الدول العربية كونها تفتقر الى حد ما لذلك، وهو ما لمسناه من خلال شح التصريحات عن المحافظ الاستثمارية التي تديرها مقارنة بصناديق سيادية أخرى كالنرويج مثلاً، والذي من شأنه اطلاع الرأي العام على اهداف الصندوق وتوجهاته.

- تكثيف وتعزيز التعاون بين الصناديق السيادية الإقليمية العربية مثلاً، قصد تكثيف الاستثمارات ذات الابعاد التنموية المستدامة، وبما يعود بالفائدة على اقتصاداتها وشعوبها.

5. قائمة المراجع :

1. إبراهيم مصطفى،(2022)، محفظة استثمارات الصندوق السعودي تقرب من تريليون دولار،مجلة الرؤية، صفحة 02.
- 2.عبد المجيد قدي، (2009)، الصناديق السيادية والأزمات المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، (6)، صفحة 2.
- 3.فرحات سليمان زواري، (2020)، استثمارات صناديق الثروة السيادية العربية كخيار استراتيجي في دعم الزراعة العربية المستدامة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10(01)، الصفحات 258-279.
- 4.فيقة بن عيشوية، لعلمي فاطمة لعلمي، و مصطفى عوادي، (2019 /03 /28 /29 /30)،صناديق الثروة السيادية ودورها في تمويل مشاريع الطاقة الخضراء، الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة - مقاربات ونجارب-،المنظم من طرف المنظمة الأورو عربية لأبحاث البيئة والمياه والصحراء (بريطانيا) وجامعة الحسين بن طلال (الأردن) بالتعاون مع مخبر إستراتيجية التحول إلى الاقتصاد الأخضر لجامعة مستغانم، أنطاليا، تركيا.
5. اسماعيل سالي، (2022)، هل تفشل صناديق الثروة السيادية في نقادي مخاطر تغير المناخ؟،من: <https://www.attaqa.net/2021/02/20/>، (تاريخ الاسترداد 27 /03 /2022).
6. الاقتصاد والأعمال، (2002)، صندوق الاستثمارات العامة السعودي: 5 مذكرات تفاهم حول السوق الطوعية لتداول الائتمان الكربوني. الاقتصاد والأعمال، من: www.awalan.com/article/15492، (تاريخ الاسترداد 12 /04 /2022).
- 7.أين الصناديق السيادية الخضراء، (2021)، مجلة الجريدة، من <https://www.aljarida.com/articles/1628697703073869100/>، (تاريخ الاسترداد 10 /04 /2022).
- 8.جريدة العين الإخبارية، (2020)، الصندوق السعودي يرفع حصته في "أكواباور" لدعم الطاقات المتجددة، من: <https://www.al-ain.com>، (تاريخ الاسترداد 02 /04 /2022).
9. سعاد يعلا،(2021)، السعودية تدرش استراتيجية صندوقها السيادي بـ 1,8 مليون وظيفة خلال خمس سنوات، من: <https://www.independentarabia.com>، (تاريخ الاسترداد 23 /05 /2022).
- 10.صحيفة الشرق الأوسط، (2022)، تطوير نظام متكامل لإعادة التدوير في الرياض، من: <https://www.aawsat.com>، (تاريخ الاسترداد 22 /04 /2022).
- 11.صناديق الثروة السيادية تتجنب خطر تغير المناخ، (2021)، الجريدة، من: <https://www.aljarida.com/articles/1612886422701720800/>، (تاريخ الاسترداد 04 /03 /2022)

- 12.صناديق الثروة السيادية تضاعفت استثماراتها في 2020 لدعم الاقتصاد المحلي، (2021)،
من:enterprise press :<https://www.enterprise.press/ar/stories/2021/05/23/>، (تاريخ
الاسترداد 20/03/2022).
- 13.صندوق الاستثمارات العامة، (بلا تاريخ)، من:<https://www.pif.gov>، (تاريخ الاسترداد 25/03/
2022).
14. عبد الله اكرامي، (2020)، تقارير وتحليل، جريدة العرب الاقتصادية
الدولية، من:<https://www.aleqt.com>، (تاريخ الاسترداد 17/04/2022).
- 15.م.عايض آل سويدان، (2020)، صندوق الاستثمارات العامة يصنع التاريخ، صحيفة مال،
من:<https://www.maal.coml.2020/05/144917>، (تاريخ الاسترداد 11/04/2022).
- 16.محمد فرحات. (2021)، قائمة أكبر 10 صناديق سيادية حول العالم، حضور ثنائي للامارات، العين
الإخبارية، من:<https://www.al-ain.com/article/list-10-largest-sovereign-funds-uae->
attends-twice، (تاريخ الاسترداد 12/04/2022)
- 17.مفهوم الصناديق السيادية، أكبر الصناديق السيادية في العالم،(2020)، الاقتصاد العربي،
من:<https://www.economicarab/2020/05/largest-sovereign-funds-in-world.html>،
(تاريخ الاسترداد 25/01/2022).

18. Fund, International Monetary, (2008), Sovereign Wealth Funds - A Work Agenda, Washinton: Prepared by the Monetary Capital Market and Policy Development and Review Department.

19. Norges Bank Management, (2019), Responsible investment Government Pension Fund Global, Annuel report 2018.,Oslo.

20.de Jaer, J.-M, (2016), L'Arabie Saoudite investit 3,5 milliards de dollards dans Uber, Le Figaro, sur:<https://www.lefigaro.fr>, (Consulté le 06/ 03/ 2022).

21. Demarolle, A, & Johanet, H, (2007/2008), Rapport sur les fonds souverains, Récupéré sur:https://www.economie.gouv.fr/files/finances/presse/dossiers_de_presse/080522_rapdemarolle/rap_demarolle.pdf, (Consulté le 06/ 03/2022).

22. Dupin, L, (2020), Glencore, Anglo American...Le fonds souverain norvégien met le secteur minier sur sa liste noire, sur Novethic:
<https://www.novethic.fr/actualite/environnement/climat/isr-rse/climat-le-fonds-souverain-norvegien-exclu>, (Consulté le 23/05/2022).

23.Gradt, J.-M, (2019), Le fonds souverain Norvégien tourne le dos aux énergies du passé, Les Echos, sur:<https://www.lesechos.fr/finance-marches/gestion-actifs/le-fonds-norvegien-tourne-le-dos-aux-energies-du-passe-1028781>,(Consulté le10/04/2022)

24.Gwladys, J., & Akinocho, A, (2022), Le fonds souverain qatari investira dans le renouvelable par le biais d'Enel, Agence Ecofin, sur:
www.agenceecofin.com/energies-renouvelables/1101-83968-afrique-, (Consulté le 25/05/2022).

- 25.** Petit, E, (2021), Les fonds souverains : qui sont-ils ? peut-on s'en inspirer ?, sur [epargnant30.fr/fonds-,souverains/](https://www.epargnant30.fr/fonds-,souverains/), (Consulté le 29/04/2022),
- 26.** Preqin Special Report, (2018), Sovereign Wealth Fund. New York, sur: [https:// www.preqin.com](https://www.preqin.com), (Consulté le 11/05/ 2022).
- 27.** Simon, S, (2020), Le fond souverain saoudien investit à tout-va en période de crise, Journal l'Echo, sur:<https://www.lecho.be/entreprise/>, (Consulté le 22/ 05/ 2022).
- 28.** SWFI Institutional Investor, (2021), Top 100 Largest Sovereign Wealth Fund Rankings by Total Assets, sur:<https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/sovereign-wealth-fund>, (Consulté le 02/06/2022).